



## العجيل: اللجنة القضائية أكملت استعداداتها ووزعت القضاة على لجان الانتخابات

عدد اللجان البلدي 2013				
عدد اللجان الرئيسية (10)				
الدائرة	عدد المدارس	لجان ذكور	لجان إناث	مجموع اللجان
الأولى	6	10	8	18
الثانية	8	12	13	25
الثالثة	8	14	15	29
الرابعة	16	32	40	72
الخامسة	6	16	18	34
السادسة	6	16	15	31
السابعة	10	17	21	38
الثامنة	8	28	31	59
التاسعة	14	27	33	60
العاشر	6	17	16	33
المجموع	88	189	210	399

صرح رئيس اللجنة القضائية العليا المشرفة على سير انتخابات المجلس البلدي المستشار أحمد العجيل رئيس محكمة الاستئناف أن اللجنة أكملت استعداداتها للتجهيز ليوم الاقتراع وأنه تم توزيع القضاة على اللجان الانتخابية بعد أن اعتمد وزير العدل ووزير الأوقاف شريدة المعوضرجي قرار توزيع القضاة وأعضاء النيابة العامة على اللجان الانتخابية والمقر مشاركتهم في الإشراف على انتخابات المجلس البلدي 2013 وأوضح حصر عدد المستشارين والقضاة وأعضاء النيابة

العامّة المشاركين في اللجان الرئيسية والفرعية وكذلك المشاركون من أعضاء السلطة القضائية بصفة أساسية كما هو موضح بالجدول. ويبن المستشار العجيل أنه تم أخذ جميع الاحتياطات اللازمة كي تتم العملية الانتخابية في سهولة ويسر وبشكل صحيح دون أية معوقات، أملاً أن تسير العملية الانتخابية في جو من التفاهة الشريفة ترسيخاً لقيم ومبادئ الديموقراطية التي تعد إحدى الركائز الأساسية التي تعزز بها الكويت وأن يظل وطننا الحبيب واحة وأمن واستقرار.



المستشار احمد العجيل

## دعا إلى سرعة إنجاز ربط الجهات الحكومية بعضها ببعض عاشور: البيروقراطية والروتين يعرقلان إصدار الرخص التجارية والمطلوب تسهيل إنجاز المعاملات

مع تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة التي سيكون لها دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد وتشجيع الشباب وكسر الاحتكار.

رأس المال المطلوب للنشاط ومن ثم البت في الترخيص بمزاويلته من أهمها. وأشار السلي أنه يجب لضمان تسهيل إنجاز التراخيص التجارية ان يتم الانتهاء من ربط كل الجهات الحكومية المعنية بعضها ببعض عن طريق البوابة الإلكترونية حتى يتسنى إنجاز المعاملات بسهولة ويسر بدلاً من الاعتماد على المعاملات الورقية والدورة المستندية التي لا تنتهي وتستغرق وقتاً طويلاً لإنجاز الرخص التجارية. ومن جهة أخرى طالب

أكد مرشح الدائرة الأولى لانتخابات المجلس البلدي محمد عاشور أنه يجب تغيير سياسة الدولة المتبعة في إصدار التراخيص التجارية، مشيراً إلى أن هذه السياسة لم تعد تتناسب مع تطورات العصر ويجب تعديلها وتبسيطها للراغبين في إصدار مثل هذه التراخيص من أجل دفع عجلة التنمية في البلاد بدلاً من الإصرار على اتباع سياسة البيروقراطية والروتين الحكومي الذي لن يؤدي إلى تطوير مؤسساتنا الحكومية.



محمد عاشور

وأكد عاشور في تصريح صحافي أنه من غير المقبول ان يستغرق إصدار رخصة تجارية عدة أشهر مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي حيث لا تتجاوز مدة إصدار الرخصة التجارية يوماً او يومين، مشيراً إلى أنه يجب تحديد الشروط المطلوب استيفاؤها من طالب الرخصة وذلك عبر التوجه لإدارة التراخيص التجارية في المحافظات للاستفسار عن

واكد عاشور في تصريح صحافي أنه من غير المقبول ان يستغرق إصدار رخصة تجارية عدة أشهر مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي حيث لا تتجاوز مدة إصدار الرخصة التجارية يوماً او يومين، مشيراً إلى أنه يجب تحديد الشروط المطلوب استيفاؤها من طالب الرخصة وذلك عبر التوجه لإدارة التراخيص التجارية في المحافظات للاستفسار عن

## السعيد: ضرورة تغليظ العقوبات لجرائم الاتجار بالأغذية الفاسدة



حسين السعيد

التي جعلت المستهلك يفقد الثقة بالأطراف المستوردة، عدم وجود مخازن للأغذية مستوفية للشروط التي تحافظ على سلامة وصحة أصناف الغذاء، وان إصدار التراخيص لهذه المخازن لا يكفي دون تفعيل وتنشيط الدور الرقابي، وقال: كي نحقق الأمن الغذائي يجب ان نستفيد من تجارب وخبرات الدول الأخرى في هذا المجال وان نفتح الباب أمام الشركات المتخصصة بتوفير مختبرات حديثة، فعلى الحكومة ان تعمل على تجهيز مختبرات متطورة، وان تروى باحث الاجهزة التي تساهم بالكشف عن جميع أصناف الغذاء قبل ترويجها للمستهلكين.

صرح مرشح الدائرة الثامنة لانتخابات المجلس البلدي حسين السعيد بأن استمرار جلب الأغذية الفاسدة للملاذ تحول إلى هاجس لدى المواطنين والمقيمين في ظل فشل الحكومة في التصدي لهذه الجريمة البشعة، فانتشارها في المطاعم والمصالح التجارية دليل على عدم استطاعة الحكومة القضاء على هذا الملف الخطير والذي يهدد صحة كل مواطن ومقيم، مشيراً إلى ان التصدي لمثل هذه التجاوزات يحتاج إلى سن تشريعات مناسبة، فتغليظ العقوبات على التجار الجالين لهذه الأغذية يعتبر من الحلول الراحدة. وأضاف ان من الأسباب

## في حفل عشاء أقامه على شرفه عدد من أبناء منطقتي بيان ومشرق الكندري: سأعمل على حل قضايا المواطنين في الدوائر العشر



عبد الله الكندري مع عدد من أصحاب الدواوين في منطقتي بيان ومشرق

أقام عدد من دواوين منطقتي بيان ومشرق حفل عشاء على شرف عضو المجلس البلدي السابق المحامي عبدالله الكندري ومرشح الدائرة الرابعة دعماً وتأييداً له خلال انتخابات مجلس البلدي الحالية وذلك بحضور وكيل وزارة الشؤون السابق محمد الكندري وعضو مجلس الأمة فيصل الكندري وعضو المجلس المبطل د.محمد الكندري ورؤساء الجمعيات التعاونية وأعضائها.

الجميع دون استثناء أجزم بتلاشي هذه المشكلة نهائياً. وقال ان قضية النظافة كارثة لا يمكن التخلص منها إلا بتبني المشروع الجديد الذي تقدم به بشأن الحاويات تحت الأرض الضاغطة وغير الضاغطة، مبيناً ان التجارب الأوروبية تثبت مدى أهمية هذا المشروع ودوره في الحفاظ على نظافة المدينة والحفاظ على المواطنين من التلوث. وأوضح ان المجلس البلدي اقروا تخصيص مواقع للرعاية السكنية يكفي لإنشاء ما يقارب 170 ألف وحدة سكنية خلال اربع سنوات، مؤكدا ان جميع المواقع سلمت للسكنية، كون ان القضية الإسكانية هي القضية الأولى عند المواطن الكويتي.

المباني مما أصبح السكن الخاص ذا طابع استثماري وليس خاصاً، ولا استثنى قضية انتهاك حرمة السكن الخاص من انتشار العزائب رغم تحذيري بان المشكلة تتفاقم وتحتاج لوقفة جادة من قبل المسؤولين، فالكويت في غنى أن تتحول مناطقها إلى جليب جديد.

الكويت كافة وليس الدائرة الرابعة فقط، مضيفاً أن من أهم القضايا التي ساهم في إنجازها خلال الفترة السابقة كفيرة البلدي الخاص بالجمعيات التعاونية بإضافة الأنشطة وزيادة نسب البناء في الجمعيات التعاونية أسوة بنصيب الفرد في الرعاية السكنية.

وأشار إلى ان القضية الأهم التي تشغل المواطن الكويتي انتشار المواد الغذائية الفاسدة في الأسواق رغم قيام فرق الطوارئ بجولات تفنيدية مستمرة على المحلات والمخازن، مؤكدا أن تطبيق القانون على المخالف كان الهدف الرئيسي من تعديل لائحة الأغذية هو فرض العقوبات المالية والحبس، فإن طبق القانون على

وأشار إلى ان قضية التجاوزات في السكن الخاص أخذت حيزاً كبيراً من عمله حيث تم رصد العديد من المخالفات في مناطق الدائرة الرابعة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها حيث تم تحويلها إلى المسؤولين في بلدية الكويت لإزالة المخالفات، موضحاً أن المخالفات تكمن في زيادة نسب البناء وارتفاع

وأضافوا أن المجلس البلدي له دور ريادي منذ القدم وعلى الأعضاء القادمين أن يكملوا المسيرة من خلال تخصيص الأراضي وتعديل بعض القرارات السابقة والقديمة التي عفى عليها الزمن، مطالبين أعضاء مجلس الأمة بأن يتعاونوا مع زملائهم في «البلدي» لما فيه مصلحة الكويت وإعمارها وتنميتها.

وأكد الكندري على هامش الحفل أنه سيعمل في حال وصوله للمجلس البلدي بالتعاون مع زملائه على حل المشاكل التي تعاني منها دوائر

## خلال حفل استقبال أقامه لناخبي الدائرة الرابعة المنيفي: تحويل البلدية للعمل الإلكتروني يقضي على الروتين



المنيفي مع عدد من ناخبي الدائرة الرابعة



عبد العزيز المنيفي مرحباً بأحد المواطنين

الكويت، مؤكداً انه لم يعد مقبولاً على الإطلاق عدم وجود رؤية واضحة أو مخططات هادفة للارتقاء بأعمال البلدية والقضاء نهائياً على كل ما شأنه تأخير المشاريع الحيوية، مؤكداً على أهمية العمل التزيه الجاد للنهوض بالكويت وجعلها في مصاف الدول المتقدمة داعياً الناخبين لضرورة المشاركة في يوم الاقتراع المقرر.

والفنية في هذا المرفق الهام والتي من شأنها القضاء على الصورة السلبية الموجودة للأسف في ذهن المواطنين عن هذا الجهاز في الدولة. وأشار المنيفي إلى أنه من خلال عمله في بلدية الكويت لمدة عشر سنوات تقريباً تعرف عن قرب على العديد من الاختلالات والتي من الممكن جدا معالجتها بالعمل الجماعي الجاد والتعاون بين جميع منتسبي جهاز بلدية

غفير من ناخبي الدائرة والشخصيات السياسية ان مشروع البلدية الذكية يحتوي على العديد من التطبيقات والتي من شأنها مواكبة آخر مستجدات العصر في التواصل والسرعة لإنجاز معاملات المواطنين على مختلف المجالات. وأعرب عن أمله في تحقيق بعض الأفكار والرؤى الشبابية لتطوير جهاز بلدية الكويت مشيداً بأغلبية الكوادر الإدارية

أكد مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي عبدالعزيز المنيفي أن من المهم تحول البلدية إلى العمل الإلكتروني وأرشفة البلدية بالكامل دون الحاجة إلى النظام الورقي في المعاملات البيئية للقضاء على الروتين الحالي من خلال ما أسماه «مشروع البلدية الذكية».

وأضاف خلال حفل استقبال أقامه لناخبي الدائرة بحضور عدد

## الماص لتفعيل النقل الجماعي وتطوير شبكة الطرق لحل الأزمة المرورية

او بتفعيل النقل الجماعي وحسب، بل ان ذلك يكون من خلال تطوير شبكة الطرق في الكويت وجعلها قادرة على استيعاب عدد المركبات التي يزداد عددها كل يوم عن الآخر. وتابع ان الحديث عن الأزمة المرورية يجرننا إلى مشروع مترو الأنفاق، الذي لا يزال حبيس الأراج، مشدداً على أنه أن الأوان لعرض المشروع والبدء في تنفيذه على وجه السرعة، مشيراً على انه اطلع على المشروع عبر الشبكة العنكبوتية، وخريطته ممتازة للغاية، ولا ينقصه سوى التنفيذ على

القضية المرورية ما هو إلا نقطة في بحر عدم التعاون الحكومي - الحكومي. ولفت إلى ان الاختناق المروري وصل إلى حد لا يمكن السكوت عنه، فيجب ان تتكاتف جميع الوزارات لإيجاد حلول جذرية للأزمة المرورية، وحل القضية المرورية لن يكون في اللواء عبدالفتاح العلي بفرده، الذي نغدر الجهد الطيب الذي يقوم به، بل يجب ان تتعاون جميع الوزارات المعنية معاً من أجل الحل. وشدد الماص على ان حل الاختناق المروري لن يكون بتغيير دوايات المدارس،

أكد مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات المجلس البلدي المحامي خالد الماص ان الحلول الترقيعية للأزمة المرورية لن تجنئ نفعاً، ويجب إيجاد حلول جذرية للقضية وفق جدول زمني محدد، وعلى رأسها تطوير شبكة الطرق بالكويت.



خالد الماص

واستغرب الماص عدم تعاون وزارات الدولة مع وزارة الداخلية من أجل حل الاختناق المروري، الذي بات يؤثر على جميع مواطنين ومقيمين، مشيراً إلى ان رفض الجهات الحكومية التعاون مع وزارة الداخلية بهدف حل